التنسيقية الوطنية لخريجي مركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي

ضحايا تجميد تسوية الوضعية الإدارية والمالية، أفواج: 2021/2020/2019.

الرباط بتاريخ: 03 مارس 2022

البيان رقم 1

المفتشون التربويون ومفتشو المصالح المالية ومستشارو التوجيه والتخطيط التربوي، أفواج: 2021/2020/2019 يستنكرون تماطل الوزارة في تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية ويعلنون عن خطوات نضالية تصعيدية من أجل إنصافهم

أمام الصمت الرهيب والتجاهل التام من قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لملف التسوية الإدارية والمالية في الإطار الجديد، للمفتشين خريجي مركز تكوين مفتشي التعليم والمستشارين خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي لسنوات 2019 و2020 و2021، تأسست التنسيقية الوطنية للمفتشين التربويين ومفتشي المصالح المالية والمادية ومستشاري التوجيه والتخطيط، للمطالبة بتصحيح الوضع القائم والتعجيل بتحيين وضعيتهم الإدارية وصرف مستحقاتهم المالية في الإطار الجديد.

وإذ تذكر التنسيقية الوزارة الوصية بشرعية واستعجالية هذه المطالب، فهي تعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

- استنكارها الشديد لتماطل الوزارة الوصية في تسوية الوضعية المالية والإدارية لخريجي المركزين المذكورين: أفواج سنوات 2019و2020و2021؛
- شجبها للتهميش والإقصاء الذي يطال ملف أطر هيئة المراقبة والتأطير التربوي، لاسيما فئة الخريجين الجدد خلال السنوات الأخيرة، وذلك ضمن جدول أعمال جلسات الحوار الاجتماعي الجاري مع الوزارة؛
- مناشدتها جميع الهيئات النقابية التدخل العاجل لتحريك هذا الملف، وإدراجه ضمن جلسة الحوار الاجتماعي المزمع انعقادها يوم 09 مارس الجاري مع الوزارة الوصية؛
- تثمينها التفاف الفئات المتضررة حول هذه التنسيقية، معربة عن عزمها تكثيف الجهود لتحقيق التسوية الفورية للوضعية الإدارية والمالية المذكورة، بالتنسيق مع كل الهيآت النقابية والحقوقية والسياسية والمنابر الإعلامية، ومع كل من بإمكانه التعريف بمطالبنا المشروعة والمساعدة على الاستجابة لها؛
- عزمنا خوض خطوات نضالية مسترسلة وتصعيدية، بدءا بوقفة احتجاجية ممركزة بالرباط أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، سيعلن عن تاريخها في بيان لاحق.

وإذ تستنكر التنسيقية الوطنية هذا التجاهل الكبير والتماطل غير المبرر حيال المطالب المشروعة لهاته الفئة، فهي تحتفظ بحقها الكامل في تسطير ما تراه مناسبا من أشكال نضالية أخرى، وفق ما سيقرره مجلسها الوطني بالتنسيق مع الممثليات الجهوية والإقليمية.

وما ضاع حق وراءه طالب.

عن المكتب الوطني للتنسيقية